أزمة المديونية وبرامج التصحيح الاقتصادية

أحمد حسين الرفاعي(*)

Abstract

Jordan's Debt Problem and the Structural Adjustment Programs

This study sheds light on Jordan's debt problem, which escalated in 1988. It shows the roots of the problem and the ways that were used to cope with the issue. Moreover, the prescription of the World Bank and the performance of the economy were discussed throughout both programs that were adopted in 1989-1993and 1992-1998.

The study concluded by the fact that Jordan performed well throughout the programs in reducing the external debt from $6505.5 million in 1988 to $6381.8 million in 1995, and increasing national saving to 14.8% of GDP in 1995. Moreover, with respect to investment and improving the business environment,fixed capital formation accounted for 32.8% of Gross Domestic Product in 1995.

(*) مدير دائرة الاستشارات والخدمات الفنية وتنمية المجتمع – جامعة آل البيت – الأردن.

مقدمـــة

عانى الأردن من أزمة المديونية، مثله فى ذلك مثل العديد من الدول النامية محدودة الموارد، فالمديونية تنشأ عن اتجاه الدولة للاقتراض الخارجى لتمويل الاستثمار وتمويل العجز المؤقت لميزان مدفوعاتها، فى حين تتفاقم أزمة المديونية عندما يكون سبب الاقتراض هو تمويل النشاطات غير الإنتاجية أو الاقتراض لتمويل عجز ميزان المدفوعات الناشىء عن أسباب دائمة أو الاستخدام غير السليم والمدروس للاقتراض الخارجى.

وقد برزت أزمة المديونية أواخر عام ١٩٨٨ عندما عجز الأردن عن الوفاء بمستحقات ديونه الخارجية وعانى عجزًا فى ميزان المدفوعات وارتفاعًا فى عجز الموازنة العامة، وظهور حالة من الركود التضخمى، ونقصًا حادًا فى احتياطاته من العملة الصعبة بما لايكفى لتأمين مستورداته لأكثر من أيام معدودة وعانى كذلك تدهورًا فى سعر صرف الدينار الأردنى نتيجة تعويمه.

وعند الحديث عن المديونية الأردنية سوف نأخذ عام ١٩٨٨ كنقطة فصل بين فترتين، الأولى وهى ما قبل عام ١٩٨٨ والثانية ما بعد عام ١٩٨٨. حيث وصلت أزمة المديونية فى هذا العام أوجها. وعند استعراض وضع المديونية وحجم الدين العام الخارجى وهيكله فى الأردن وتتبع مؤشراته، لابد من الإشارة إلى القصور الكبير فى بيانات المديونية، حيث اقتصرت بيانات المديونية قبل عام ١٩٨٨ على المديونية المدنية الخاصة بالقروض الحكومية والقروض المكفولة من الحكومة، وبالتالى فإن نتائج هذه البيانات سوف تعطى مؤشرات مضللة عن حجم الدين وتطوره وعبئه لفترة ما قبل ١٩٨٨، وذلك لعدم اشتمالها على القروض العسكرية وعقود استئجار الطائرات والمستندات وعقود النفط المستورد.

وتهدف هذه الدراسة إلى الكشف عن جذور أزمة المديونية فى الأردن وأهم أسبابها، ومن ثم التطرق للحديث عن الإطار النظرى العام لبرامج التصحيح الاقتصادى، وأهم السياسات التى تنتهجها برامج التصحيح لتحقيق أهداف التصحيح، وبعد ذلك سوف نستعرض وضع المديونية الخارجية خلال فترتين: الأولى من (١٩٨٣– ١٩٨٧)، ثم مرورًا بعام ١٩٨٨ وهو العام الذى ظهرت فيه أزمة المديونية، ثم فترة البدء بتنسيق برامج

التصحيح الاقتصادية: البرنامج الأول (١٩٨٩-١٩٩٣) والبرنامج الثانى (١٩٩٢-١٩٩٨)، وأهداف برامج التصحيح الاقتصادى، والسبل المستخدمة فيها لتخفيف أزمة وأعباء الدين الخارجى، وأخيراً تحليل النتائج على ضوء مؤشرات المديونية قبل فترة التصحيح الاقتصادى وبعدها ومن ثم التوصيات.

(١) جذور أزمة المديونية واسبابها

نظراً لمحدودية الموارد الاقتصادية للأردن، وحاجته إلى التمويل اللازم للمشروعات التنموية التى تبنتها الخطط المتلاحقة، وكذلك الحاجة إلى الوصول إلى المستوى المطلوب من القدرة العسكرية التى تمكنه من الوقوف فى مواجهة إسرائيل على أطول خطوط المواجهة معها، فقد كان ينظر إلى الاقتراض الخارجى على أنه مصدر مكمل للقدرة الوطنية المحدودة على حشد الموارد المالية محلياً وبالتالى فإنه يجعل من الممكن مواجهة عجوزات الموازنة العامة وميزان المدفوعات، مما يحقق مزيداً من البناء الاقتصادى والمنعة العسكرية، دون التضحية فى مستويات المعيشة. وقد لجأ الأردن إلى الاقتراض الخارجى منذ نشوء المملكة، حيث كانت المملكة المتحدة هى المصدر الإقراضى الأول الذى يزود الأردن باحتياجاته من التمويل الخارجى ومن ثم اتسعت دائرة الإقراض الخارجى فى الستينات والسبعينات، لتشمل الدول العربية، والدول الأجنبية، والمؤسسات الدولية. وفى أواخر السبعينات وبداية الثمانينات دخل الأردن الأسواق المالية الدولية ولجأ للاقتراض من البنوك التجارية.

وقد كان للإفراط فى الاقتراض الخارجى الأثر البارز فى ظهور أزمة المديونية فى الأردن، إلى جانب العديد من العوامل الأخرى التى ساهمت فى ظهور هذه الأزمة، ومن أبرزها: الانفاق العسكرى الباهظ والذى ارتفع من ٢٥٢ مليون دينار عام ١٩٨٩م إلى ٣٤٨ مليون دينار عام ١٩٩٤ إضافة لتقلب أسعار صرف بعض العملات الدولية، وشيوع أسعار الفائدة المعومة، وارتفاع مستويات التضخم، وشيوع نظم التجارة الدولية غير العادلة، إضافة إلى بعض العوامل المحلية والعربية، نتيجة لتداخل الاقتصاد الأردنى مع اقتصاديات البلدان النفطية المجاورة، وبسبب هبوط أسعار النفط وانحسار أسواق التصدير، وتراجع حوالات العاملين فى الخارج عن اتجاهها العام وانخفاض المساعدات

العربية عما كان متوقعًا، كل ذلك أدى لتفاقم هذه الأزمة. ومما زادها وعمقها توجه السياسة العامة إلى مزيد من الاقتراض لمواجهة العجز الداخلى والخارجى، بدلاً من اللجوء إلى السياسات التصحيحية، إلى أن وصل العجز فى الموازنة العامة وعجز ميزان المدفوعات إلى مستويات غير قابلة للاستمرار، وهبطت احتياطيات البنك المركزى من العملات الأجنبية إلى مستويات متدنية جدًا اضطر بسببها فى نهاية عام ١٩٨٨ إلى التوقف كليًا عن دفع مستحقات ديونه الخارجية، مما أدى إلى مزيد من تعمق عبء المديونية الخارجية. وكنتيجة لهذه الاختلالات كان لابد للأردن كغيره من الدول التى واجهت مثل هذه الأزمة اللجوء إلى طلب المساعدة الفنية والمالية من صندوق النقد الدولى، لتصميم برنامج تصحيحى شامل لتصحيح تلك الاختلالات وتمكين الأردن من الاعتماد على موارده الذاتية وتقليص اعتماده على الخارج، وتهيئة البيئة الملائمة لتحقيق معدلات نمو قابلة للاستمرار وبالتالى تمكنه من سداد ديونه الخارجية.

(٢) المعالم الرئيسية لبرامج التصحيح الاقتصادي

برنامج التصحيح الاقتصادى هو بمثابة الوصفة الطبية التى يصرفها صندوق النقد الدولى للدول التى تعانى من اختلالات فى اقتصاداتها، ويتمثل هذا الدواء بحزمة من السياسات الاقتصادية التى تهدف إلى معالجة هذه الاختلالات وتصحيح هيكل الاقتصاد الوطنى، وذلك من خلال تحقيق التوازن فى ميزان المدفوعات وإحداث استقرار فى مستوى الأسعار وتحقيق زيادات قابلة للاستمرار فى معدلات النمو الاقتصادية واستخدام أفضل للموارد المتاحة أو المنتجة وخلق توازن فى جانبى العرض والطلب وبشكل عام استعادة التوازن للاقتصاد الكلى.

وتركز جهود برامج التصحيح الاقتصادى لتحقيق الاستقرار الاقتصادى واستعادة التوازن الداخلى والخارجى على السياسات النقدية والمالية الهادفة إلى ترشيد الطلب المحلى من خلال الحد من نمو النقد والائتمان، وتقييد عجز الموازنة الحكومية وذلك باتخاذ إجراءات لزيادة الإيرادات الحكومية وترشيد الإنفاق وتشجيع التحول فى الإنفاق من السلع الأجنبية إلى السلع المحلية.

إضافة لذلك تسعى برامج التصحيح الاقتصادى إلى إزالة التشوهات فى الأسعار وغيرها وتحسين الحوافز بما يقود إلى رفع كفاءة استخدام وتخصيص الموارد والطاقات

وإلى زيادة الادخار المحلى، إضافة للعديد من السبل المؤدية إلى رفع معدلات النمو وتحقيق زيادة فى الطاقة الإنتاجية وتحويل هيكل الإنتاج القومى للتصدير مما يؤدى إلى القدرة على سداد الديون الخارجية للدولة.

ومن أهم السياسات التى تدعو إليها برامج التصحيح الاقتصادى لتحقيق هذه الغايات:

* اتباع سعر صرف مرن وواقعى.
* اصلاح سعر وهيكل الفوائد المحلية.
* اصلاح سياسات النظام الضريبى والنظام المالى والتجارى.
* اصلاح المؤسسات العامة.
* التمهيد للقطاع الخاص لزياة مساهمته فى النشاط الاقتصادى من خلال خصخصة جزء هام من المؤسسات العامة.
* إزالة القيود البيروقراطية والقانونية على الاستثمار وممارسة الأنشطة الاقتصادية.
* إزالة التشوهات فى هيكل التسعير.

ولكن وعلى المدى القصير فإن آثار انتهاج برنامج التصحيح لايخلو من الآثار السلبية المتمثلة فى تفاقم بعض المشاكل الناجمة عن سياسة إزالة الدعم وتحرير الأسعار والتى تلقى بظلالها وأعبائها على الفئات الفقيرة من السكان متمثلة فى رفع الدعم الحكومى عن السلع الرئيسية مثل الخبز والأرز والسكر والحليب. علماً بأن تفاقم مثل هذه المشاكل أدى إلى اتجاه برامج التصحيح الاقتصادى نحو الاهتمام بهذه الجوانب وتضمين البرامج التصحيحية اجراءات للحد من الآثار السلبية على المجموعات المتضررة والفئات الفقيرة من السكان.

ويبدأ برنامج التصحيح الاقتصادى بما يسمى كتاب النوايا الذى توجهه الدولة إلى صندوق النقد الدولى، والذى يتضمن مناقشات مستفيضة بين السلطات الحكومية والصندوق والمرتكزة على خصوصية الوضع الاقتصادى للدولة، تتلمس الدول والبنوك الدائنة جدية الدولة المدينة الراغبة فى تبنى برنامج التصحيح الاقتصادى فتقوم على أثره بمنح الدولة المدينة التسهيلات اللازمة لإعادة جدولة ديونها بشروط ميسرة والحصول على قروض جديدة لتمويل التنمية الاقتصادية فيها.

مليون دينار أى ما نسبته ٩ر٢٨٪ من الناتج المحلى الإجمالى بالمقارنة مع ٦ر١٨٪ خلال الفترة (١٩٨٣ - ١٩٨٦).

وفى المجال النقدى فقد تراجع نمو الائتمان من ١ر١٩٪ عام ١٩٨٣ إلى ٣ر٥٪ عام ١٩٨٥ ليعكس ظروف الكساد المحلى السائد وتراجع نمو السيولة المحلية من ١ر١٥٪ إلى ٧ر٦٪ خلال نفس الفترة. ولمواجهة ذلك قامت الحكومة بزيادة السلف المقدمة من البنك المركزى للبنوك التجارية وتخفيض نسبة الاحتياطى وتخفيض معدلات الفائدة على الإقراض وغيرها من الإجراءات التى أدت إلى زيادة السيولة المحلية لتنمو بمعدل ٥ر١٠٪ عام ١٩٨٦ وإلى ٥ر١٤٪ عام ١٩٨٧ (جدول رقم ٣).

أما بالنسبة لحوالات الأردنيين العاملين بالخارج فقد بلغت ذروتها عام ١٩٨٤ إذ بلغت (٤٧٥) مليون دينار حيث بدأت بالتراجع خلال الأعوام ١٩٨٥ - ١٩٨٧ نتيجة لتقلص فرص العمل وانخفاض الأجور فى المنطقة.

وكمحصلة لكل ما ذكر فقد ارتفع رصيد المديونية الخارجية بشكل حاد ليبلغ (٧ر٣) مليار دولار فى نهاية عام ١٩٨٧ وعلى الرغم من ذلك فقد انخفض إجمالى الاحتياطى من العملات الأجنبية (باستثناء الذهب والديون على العراق) بحوالى النصف خلال الفترة ١٩٨٣ - ١٩٨٧ حيث بلغ (٤٢٣) مليون دولار مقابل (٨٢٤) مليون عام ١٩٨٣ وانخفضت تغطيتها للمستوردات من (٣ر٣) شهر عام ١٩٨٣ إلى (٩ر١) شهر عام ١٩٨٧ (جدول رقم٤).

ورغم ما تم استعراضه من تطورات خلال الفترة من ١٩٨٣ - ١٩٨٧ وما لمسناه من تراجع مستمر فى الناتج المحلى الإجمالى وارتفاع فى معدلات البطالة وارتفاع بالأسعار وبتكاليف المعيشة وتقلص بحجم الصادرات وانخفاض باحتياطياتنا من العملات الأجنبية وزيادة حادة فى الاقتراض سواء من القطاع المصرفى أو الاقتراض الخارجى وبشروط غير ميسرة نتيجة ارتفاع عجز ميزان المدفوعات والموازنة العامة واستحقاقات القروض الخارجية، إلا أن عام ١٩٨٨ كان العام المميز من حيث النتائج السلبية السابق ذكرها، والتى تم تضمين بعض مؤشراتها فى الجداول المشار إليها فى استعراض التطورات خلال الفترة (١٩٨٣ - ١٩٨٧). وما ميز هذا العام هو بعض الظروف السياسية التى ساهمت

إلى حد ما فى انخفاض معدل صرف الدينار الأردنى بشكل كبير نتيجة وضعه تحت ضغوط كبيرة ومن أبرز هذه الظروف السياسية التطورات التى أعقبت ظروف فك الارتباط مع الضفة الغربية.

بالإضافة لذلك تظهر جذور الأزمة الاقتصادية جلية فى معاناة الاقتصاد الأردنى من ضعف هيكلى مزمن متمثل فى قصور الإنتاج المحلى عن تلبية الطلب المحلى فنلاحظ فى (جدول رقم ٥) حجم الفجوة بين جانبى العرض والطلب الكليين والتى بلغت بالمتوسط (٦ر٧١٣) مليون دينار.

ونتيجة لذلك كان لابد للحكومة من تبنى برنامج شامل للتصحيح الاقتصادى، وفعلاً قامت الحكومة بتبنى برنامج للفترة من (١٩٨٩ – ١٩٩٣) وتوقف العمل به أثر اندلاع أزمة الخليج عام ١٩٩٠ مما استوجب تبنى برنامج آخر جاء استكمالاً لجهود التصحيح التى بدأت عام ١٩٨٩ حيث تم تبنى برنامج يغطى الفترة (١٩٩٢ – ١٩٩٨).

(٤) برنامج التصحيح الاقتصادى للفترة (١٩٨٩ - ١٩٩٣)

عقدت فى عمان خلال الفترة ٣/٢٨ – ١٩٨٩/٤/١٤ جولة من المشاورات بين بعثة صندوق النقد الدولى من جهة والسلطات الأردنية من جهة أخرى، حيث قدم الصندوق مساعدة مالية ضمن تسهيل الاستعداد الائتمانى بناء على طلب الأردن وقيمتها (٦٠) مليون وحدة سحب خاصة أى ما يعادل (٧٧) مليون دولار أمريكى، وقدم كذلك قرضاً لتصحيح قطاعى الصناعة والتجارة بقيمة (١٥٠) مليون دولار أمريكى من الحكومة اليابانية.

وتتمثل الأهداف الرئيسية لبرنامج التصحيح (جدول رقم ٦) فيمايلي:

١ – تحقيق نمو حقيقى فى الناتج المحلى الإجمالى خلال سنوات البرنامج لتبلغ ٤٪ عام ١٩٩٣ مقابل تراجع نسبته ٥ر٣٪ عام ١٩٨٨.

٢ – تخفيض معدل التضخم مقاساً بمخفض الناتج الإجمالى من ١٤٪ عام ١٩٨٩ إلى ٥ر٦٪ مع نهاية عام ١٩٩٣.

٣ – تخفيض نسبة الاستهلاك الكلى كنسبة من الناتج المحلى الإجمالى من ٣ر١٠٣٪ عام ١٩٨٨ إلى ٩٢٪ عام ١٩٩٣.

٤ – زيادة الاستثمارات الكلية بشكل تدريجى مما نسبته ١ر٢٦٪ من الناتج المحلى الإجمالى عام ١٩٨٨ إلى ما نسبته ٢٧٪ من الناتج عام ١٩٩٣، وذلك من خلال زيادة حصة استثمارات القطاع العام عند مستوى ١١٪ من الناتج المحلى الإجمالى خلال سنوات البرنامج.

٥ – تخفيض عجز الموازنة العامة للحكومة بدون المساعدات الخارجية، مما نسبته ٧ر٢٣٪ من الناتج المحلى الإجمالى عام ١٩٩٣، وإلى ٦٪ من الناتج عام ١٩٩٥ مقابل ٤ر١٦٪ من الناتج عام ١٩٨٨ بإضافة المساعدات الخارجية. وسيتم ذلك من خلال العمل على زيادة الايرادات المحلية لتبلغ ٣٦٪ من الناتج المحلى الإجمالى عام ١٩٩٣ مقابل ٨ر٣١٪ عام ١٩٨٨، وتخفيض النفقات الاجمالية لتصل إلى ٤٦٪ من الناتج مقابل ٧ر٥٣٪ خلال نفس الفترة.

٦ – تحسين أداء القطاع الخارجى والحد من عجز ميزان المدفوعات، وذلك بتخفيض عجز الميزان التجارى من ٤ر٣٧٪ من الناتج المحلى الإجمالى عام ١٩٨٨ إلى حوالى ٣٣٪ من الناتج مع نهاية عام ١٩٩٣، وتخفيض عجز الحساب الجارى نسبة إلى الناتج المحلى الإجمالى من ٢ر٦٪ عام ١٩٨٨ إلى ١٪ عام ١٩٩٢ وإلى حالة التوازن مع نهاية سنوات البرنامج. ويأتى ذلك من خلال العمل على تنمية الصادرات الوطنية بمعدل ١١٪ سنويًا واحتواء نمو المستوردات بحوالى ٤٪ سنويًا، كذلك اتخاذ التدابير اللازمة لتحفيز تدفق حوالات العاملين فى الخارج والدخل السياحى، حيث يتوقع أن تنمو الواردات من هذين المصدرين بحوالى (٣ر٩٪) و(٦ر٧٪) فى عام ١٩٩٣ على الترتيب.

٧ – العمل على بناء احتياطى جيد من العملات الأجنبية يغطى مدة ٨ر١ شهر من المستوردات مع نهاية عام ١٩٩٣.

٨ – تنظيم الائتمان المحلى بما يتفق واحتياجات تحقيق أهداف نمو الناتج الحقيقى المرسومة فى البرنامج ويضمن فى الوقت ذاته عدم توسع الائتمان بشكل يعمل على زيادة الضغوط التضخمية، بحيث لايتجاوز نمو السيولة المحلية ما نسبته ١٠٪ سنويًا خلال سنوات البرنامج. وسوف ينعكس ذلك بالتالى على تحقيق الاستقرار النقدى وإعادة الاستقرار إلى أسعار صرف الدينار.

(٥) برنامج التصحيح الاقتصادى للفترة (١٩٩٢ - ١٩٩٨)

عقدت فى عمان خلال الفترة ٩/٢٤ - ١٩٩١/١٠/٣ جولة من مشاورات بين بعثة صندوق النقد الدولى من جهة والسلطات الأردنية من جهة أخرى، حيث تم الاتفاق على فترة ثانية متوسطة المدى للتصحيح تغطى الفترة (١٩٩٢ - ١٩٩٨) حيث وافق الصندوق على دعم هذا البرنامج من خلال تقديمه قرضاً ضمن تسهيل الاستعداد الائتمانى لمدة (١٨) شهراً بمبلغ (٤ر٤٤٪) مليون وحدة سحب خاصة. وقد جاء هذا البرنامج استكمالاً للجهد التصحيحى الذى توقف نتيجة الظروف الناجمة عن أزمة الخليج.

وقد كان لهذا البرنامج أهداف مماثلة لأهداف البرنامج الأول (١٩٨٩ - ١٩٩٣) مع بعض التوسع فى الأهداف لتشمل أهدافاً اقتصادية تغطى كافة الجوانب الواردة بالبرنامج الأول وأهدافاً اجتماعية تتعلق بالبطالة والفقر (جدول رقم ٧) وسوف يتم التركيز على الهدف الخاص بالمديونية الخارجية.

أهداف التصحيح الخاصة بالمديونية

تبنت برامج التصحيح الاقتصادى سقوفاً سنوية لاقتراض الحكومة والاقتراض بكفالتها وذلك بهدف الحد من الاقتراض الخارجى الجديد حيث اعتبرت هذه السقوف بمثابة معايير أداء ضمن برنامج التصحيح وفقاً للاعتبارات التالية:

أ - التزام الحكومة بعدم التعاقد على قروض جديدة قصيرة الأجل.

ب - تحديد سقوف سنوية لإجمالى التعاقدات الجديدة غير الميسرة للحكومة أو بكفالتها، والتى ينحصر مجال استحقاقها من (١-١٢) سنة وكذلك وضع سقوف جزئية على تلك القروض المنحصرة آجالها من (١-٥) سنوات.

جـ- معايير أخرى تراجع دورياً من قبل بعثة تابعة لصندوق النقد الدولى تزور الأردن من حين لآخر.

د - وبشكل عام فإن البرنامج يهدف إلى تخفيض نسبة إجمالى الدين العام الخارجى إلى الناتج المحلى الإجمالى تدريجياً من ٣ر١٣٨٪ عام ١٩٩٢ إلى ٢ر١٠٠٪ عام ١٩٩٨ ويهدف لتخفيض عبء خدمة الدين المستحقة قبل إعادة الجدولة كنسبة من إجمالى الصادرات من السلع والخدمات من ٥ر٣٩٪ عام ١٩٩٢ إلى ١٥٪ عام ١٩٩٨.

السبل المستخدمة فى برنامج التصحيح لتخفيف عبء الدين الخارجي

أ – التسهيلات المقدمة من صندوق النقد الدولى والبنك الدولي: وقد سبق استعراض بعض أوجه هذه التسهيلات.

ب – إعادة هيكلة الدين: وذلك بتحويل الدين قصير الأجل إلى ديون متوسطة وطويلة الأجل وقد بلغت هذه الديون (٣١٦) مليون دولار فى نهاية عام ١٩٨٨ مع الاتجاه لعدم التعاقد على أى قروض قصيرة الأجل. وقد قامت الحكومة بإلغاء بعض القروض المتعاقد عليها كعقود التأجير الخاصة بالملكية الأردنية وصفقة الأجهزة الدفاعية من فرنسا بتكلفة مليار دولار.

جـ – إعادة جدولة الديون:

– ضمن إطار نادى باريس: حيث يشكل نادى باريس مظلة الدائنين الرسميين ويتم التفاوض معه بشأن القروض الممنوحة من الحكومات أو بكفالتها. وقد عقد الأردن اتفاقيتى جدولة مع نادى باريس عام ١٩٩٠ وعام ١٩٩٢ حيث جدول فى الاتفاق الأول جميع المبالغ المستحقة للفترة من تموز ١٩٨٩ ولغاية كانون أول ١٩٩٠ والبالغة (٤ر١) مليار دولار وجدول فى الاتفاق الثانى المبالغ المستحقة خلال الفترة من ١٩٩٢/١/١ ولغاية ١٩٩٣/٦/٣٠ والبالغة (٧٩٠) مليون دولار.

– ضمن إطار نادى لندن: حيث يشكل نادى لندن مظلة الدائنين من القطاع الخاص ويتم التفاوض معه بشأن القروض التجارية (قروض البنوك التجارية) حيث تم عقد اتفاق الجدولة الأول فى أيلول / ١٩٨٩ والاتفاق الثانى جاء بعد تأثر الأوضاع الاقتصادية بالأردن بأزمة الخليج.

د – جهود إضافية أخرى ممثلة فى استبدال بعض القروض بأخرى ذات شروط أيسر وشراء بعضها بأسعار خصم كبيرة وتسديدها مقابل صادرات وطنية وإلغاء صفقات قروض متعاقد عليها لم تسحب بعد، إضافة إلى مقايضة الدين بالعملة الوطنية مقابل المحافظة على الطبيعة والبيئة والصحة والتوسع فى التعليم وغيرها خصوصاً مع الجهات ذات العلاقة كجمعيات حماية الطبيعة واليونسيف.

(٦) النتائج على ضوء مؤشرات المديونية قبل فترة التصحيح الاقتصادى وبعدها

كما ذكرنا سابقًا فقد تم اختيار مؤشرات القدرة النسبية للاقتصاد الوطنى على الوفاء بالتزاماته الخارجية ومن هذه المؤشرات:

١ – نسبة الدين القائم إلى الناتج المحلى الإجمالى.

٢ – نسبة الدين القائم إلى إجمالى حصيلة الصادرات من السلع والخدمات.

٣ – نسبة الدين القائم إلى الاحتياطيات من العملات الأجنبية.

وتعتبر هذه المؤشرات مجتمعة مؤشرات قدرة البلد على الوفاء بالدفع، فيما يعتبر المؤشر الأول والثانى مؤشرات القدرة الحقيقية على خدمة الدين العام، يعد المؤشر الثالث معياراً للسيولة.

لكن من المهم التنويه إلى أن هذه المؤشرات رغم أهميتها لكنها لاتعكس احتمال ظهور صعوبات فى خدمة الدين الخارجى، إضافة إلى أن هناك عوامل أخرى عديدة حصلت فى خلال فترات تطبيق برامج التصحيح من أهمها أزمة الخليج، ومحادثات السلام العربية الإسرائيلية، والظروف الدولية بشكل عام.

وفيما يتعلق بالمؤشرات الثلاثة السابقة فقد بلغت نسبة رصيد الدين القائم على الناتج المحلى الإجمالى حوالى ١١٠,١٪ فى نهاية عام ١٩٨٨، وقد فاق هذا المعدل مثيله فى البلدان النامية والبالغ (٢٧٪)، ومثيله فى أفريقيا البالغ (٦٥٪)، وفى الدول العربية (٨٤٪) والتى كان أعلاها فى مصر بنسبة (١٨٢٪) وموريتانيا بنسبة (١٧٩٪).

أما بالنسبة لرصيد الدين القائم إلى إجمالى حصيلة الصادرات من السلع والخدمات فقد شكلت الديون حوالى (١٩٣ر٣٪) من مجمل هذه الصادرات خلال عام ١٩٨٨، وقد فاق هذا المؤشر مثيله فى الدول النامية البالغ (١٢٣ر٤٪) ولكنه دون مستوى مثيله فى أفريقيا البالغ (٢٦٢٪).

أما بالنسبة لرصيد الدين القائم إلى الاحتياطيات من العملات الأجنبية، فقد كان مستوى الاحتياطيات سالبًا فى نهاية عام ١٩٨٨ بينما غطت (٧ر٧٪) من إجمالى الدين فى نهاية عام ١٩٨٩، وغطت مستوردات حوالى (٦) أيام فقط.

وبناء على ذلك فقد عكست تلك المؤشرات لعام ١٩٨٨ وضعًا حرجًا للغاية بالنسبة لمديونية الأردن الخارجية.

وفى استعراض مؤشرات المديونية بعد فترة التصحيح نجد أن الاقتصاد الأردنى قد حقق نتائج طيبة على صعيد المديونية الخارجية تتمثل فى جوانب عدة أهمها:

أ - حقق الأردن نجاحًا ملموسًا فى تخفيض عبء المديونية حيث أشارت الاحصاءات إلى أن إجمالى القروض المسحوبة مطروحًا منها الأقساط المدفوعة قد انخفض من (٥ر٦٥٠٥) مليون دولار عام ١٩٨٨ ليصل إلى (٨ر٦٣٨١) مليون دولار عام ١٩٩٥ (جدول رقم ٨). ومن أبرز الإجراءات التى قامت بها الحكومة للوصول إلى هذه النتيجة.

- شراء الديون ومقايضتها: حيث تم شراء ومقايضة الديون الروسية البالغة (٨٠٠) مليون دولار بما قيمته (١٤٠) مليون دولار.

- تم شراء مبلغ (٤٢٦) مليون دولار من القروض التجارية بسعر متوسط قيمته ٣٧٪ من القيمة الاسمية.

- تم الاتفاق على شراء الدين البرازيلى البالغ (٤٤) مليون دولار بسعر ٤٨٪ من القيمة الاسمية.

- تم الاتفاق فى نادى لندن على هيكلة (٨٥٦) مليون دولار على أن يتم مقايضة الدين بسندات خصم وسندات القيمة الاسمية.

- فى نهاية ١٩٩٣ تم مقايضة الدين السويسرى البالغ (٣٠) مليون دولار بسعر ٢٧٪ من القيمة الاسمية.

ب- فى مجال شطب الديون: تم شطب (٧٧١) مليون دولار من المديونية الخارجية لعام ١٩٩٤ وعلى النحو التالى:

الولايات المتحدة الأمريكية	(٦٣٧) مليون دولار
بريطانيا	(٧٤) مليون دولار

ألمانيا (٥٥) مليون دولار

فرنسا (٥) مليون دولار

جـ- جدولة الديون فى إطار نادى باريس ونادى لندن: وقد تم استعراض هذه الإجراءات بالتفصيل.

د - الحد من الاقتراض بشكل عام وذلك بهدف تخفيض عبء المديونية على المدين المتوسط والطويل، وذلك للمحافظة على نمو الناتج المحلى الإجمالى بمعدلات تتجاوز ٦٪ سنويًا والإبقاء على الاستقرار المالى والنقدى.

على ضوء ما تحقق بعد تطبيق برامج التصحيح الاقتصادية وبتفحص مؤشرات المديونية الثلاثة السابق ذكرها نجد مايلى:

أ - نسبة رصيد الدين القائم إلى الناتج المحلى الإجمالي: وقد بلغت هذه النسبة فى نهاية عام ١٩٨٨ ١ر١١٠٪ ثم عادت وارتفعت لتصل إلى ١٩٠٪ عام ١٩٩٠ نتيجة لأحداث وأزمة الخليج الثانية ثم عاودت الانخفاض لتصل عام ١٩٩٥ إلى ٩٣٪ مما يشير إلى تحسن ملموس ونتيجة طيبة لهذا المؤشر (جدول رقم ١٠).

ب - بالنسبة لمؤشر رصيد الدين الإجمالى إلى صادرات السلع والخدمات فقد انخفض من حوالى ٣ر١٩٣٪ فى نهاية عام ١٩٨٨ ليصل إلى حوالى ٨ر١٨٢٪ نهاية عام ١٩٩٢، بعد أن كان قد وصل عام ١٩٩٠ إلى حوالى ٣ر٢٤٧٪ نتيجة لأحداث ذلك العام، بينما ارتفع مبلغ الصادرات الوطنية من (٨ر٣٢٤) مليون دينار عام ١٩٨٨ ليصل إلى (٥ر١٠٠٤) مليون دينار عام ١٩٩٥.

جـ- وفيما يتعلق بمؤشر الاحتياطيات الرسمية من العملات الأجنبية إلى إجمالى الدين، فقد ارتفعت هذه الاحتياطيات من (٥ر٢١٨) مليون دينار عام ١٩٨٨ لتصل إلى (٢ر٢١٨٥) مليون دينار نهاية عام ١٩٩٥.

وقد كان لهذا التحسن على وضع المديونية آثار ايجابية من حيث عجز الموازنة العامة فقد انخفض هذا العجز إلى حوالى ٨ر٤٪ عام ١٩٩٥ بينما كان ٣ر٦٪ عام ١٩٩٤، وكذلك شهدنا نموًا فى المدخرات الوطنية وصل إلى ٨ر١٤٪ عام ١٩٩٥، فيما سجل عام ١٩٩٤ (١٢٪)، وفى مجالات الاستثمارات وتنشيط وتحسين البيئة الاستثمارية فقد شكل التكوين الرأسمالى الثابت ما نسبته ٨ر٣٢٪ من الناتج المحلى الإجمالى عام ١٩٩٥.

الخاتمـــة :

فى ضوء المؤشرات الايجابية التى تم استعراضها وإذا ما تم استبعاد الآثار التى أفرزتها المراحل السياسية المتعاقبة خلال فترات تطبيق برامج التصحيح الاقتصادية ومنها:

١ – آثار أزمة وحرب الخليج الثانية وما واكبها من حصار لميناء العقبة ومقاطعة للمنتجات الأردنية وغيرها.

٢ – مؤتمر قمة مدريد للسلام وما تبعه من توقيع اتفاقيات بين الأردن وإسرائيل.

٣ – الأوضاع العربية والدولية خلال هذه الفترة بشكل عام.

فإننا نجد تحسنا ملموسًا وتخفيضًا فى حدة أزمة المديونية الخارجية، وذلك نتيجة لتبنى وتطبيق برامج التصحيح الاقتصادى. وعليه فإننا ندعو إلى السير قدمًا فى إجراءات التصحيح مع الأخذ بعين الاعتبار ضرورة معالجة الآثار الجانبية السلبية على المدى القصير والمؤثرة بشكل مباشر على ذوى الدخل المحدود.

الهوامش والمراجع

- الاقتصاد الأردنى / المشكلات والآفاق، تحرير مصطفى حمارنة، المديونية الخارجية ومنهج التصحيح الاقتصادى فى الأردن، محمد سعيد النابلسى.
- الأمم المتحدة، المجلس الاقتصادى والاجتماعى، اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لغربى آسيا، سياسات التكيف والاصلاح الاقتصادى وآثارها الاقتصادية والاجتماعية فى الأردن، عمان، تشرين الأول ١٩٩٣.
- البنك المركزى الأردنى، دائرة الأبحاث والدراسات، أداء القطاع الخارجى فى ظل التصحيح الاقتصادى وآفاق تطوره، بحث غير منظور.
- البنك المركزى الأردنى، دائرة الأبحاث والدراسات، التقرير السنوى، أعداد مختلفة.
- البنك المركزى الأردنى، النشرة الاحصائية الشهرية، أعداد مختلفة.
- البنك الدولى، التقرير السنوى، أعداد مختلفة.
- البنك الدولى، تقرير عن التنمية فى العالم، أعداد مختلفة.
- التقرير الاقتصادى العربى الموحد، الاصلاح الاقتصادى والتصحيح الهيكلى. أيلول ١٩٩٤.
- صندوق النقد العربى، موازين المدفوعات والدين العام الخارجى، العدد (٦)، ١٩٩٢.
- عبدالله المالكى، الاقتصاد الأردنى، الرأى الآخر، محاضرة ألقيت فى الجمعية الأردنية البريطانية، ٢٠ شباط ١٩٩٣.
- مجلة التقرير الاقتصادى، العدد ٣١- آيار ١٩٩٦، ريما خلف، كلام فى المديونية الخارجية للأردن.
- وزارة التخطيط، الخطة الاقتصادية والاجتماعية ١٩٩٣ – ١٩٩٧، عمان، ١٩٩٤.
- وزارة المالية، خطابات الموازنة العامة للأعوام ١٩٨٩ – ١٩٩٥.

جدول (١)
مؤشرات الناتج المحلي ومستويات الأسعار
(١٩٨٣ – ١٩٨٨)
(بالمليون دينار)

الناتج والأسعار	١٩٨٣	١٩٨٤	١٩٨٥	١٩٨٦	١٩٨٧	١٩٨٨
الناتج القومى الإجمالى بسعر السوق	١٨١٥ر٠	١٩٠٥ر٠	١٩٦٥ر١	٢٠٩٧ر٣	٢١١٢ر٥	٢١٢٩ر٩
الناتج المحلى الإجمالى بسعر السوق	١٧٦٥ر٨	١٨٩١ر٤	١٩٦٩ر٨	٢١١٤ر٦	٢١٦٢ر٧	٢٢١٨ر٤
الناتج المحلى الإجمالى الحقيقى (١٩٨٥ = ١٠٠)	١٨٢٣ر٤	١٨٦٥ر٣	١٩٦٩ر٨	٢١٢٢ر٢	٢١٧٦ر٦	٢١٦٦ر٤
(نسبة النمو السنوى ٪)						
الناتج المحلى الإجمالى الحقيقي	٧ر٥	٢ر٣	٦ر٥	٧ر٧	٢ر٦	– ٥ر٠
مخفض الناتج المحلى الإجمالى (١٩٨٥ = ١٠٠)	١ر٩	٤ر٨	– ٤ ر١	– ٤ر٠	– ٢ر٠	٣ر٠
الرقم القياسى لتكاليف المعيشة (١٩٨٥ = ١٠٠)	١ر٥	٣ر٩	٣ر٠	--	– ٢ر٠	٦ر٦
(النسبة إلى الناتج المحلى الإجمالى بسعر السوق التجارى ٪)						
الاستهلاك	١١١ر٥	١١٢ر٢	١١٣ر٩	١٠٤ر٧	١٠٥ر٦	١٠٤ر٩
إجمالى الادخار الوطني	–١١ر٥	–١٢ر٢	– ١٣ر٩	– ٤ر٧	– ٦ر٥	–٤ر٩
الاستثمار (١)	٣٥ر٣	٣٠ر٥	٢٢ر٢	٢١ر١	٢١ر٩	٢٣ر٢
(نسب مئوية ٪)						
معدل البطالة (٢)	٤ر٨	٤ر٥	٦ر٠	٨ر٠	٨ر٣	٨ر٩

المصدر: البنك المركزي الأردني، النشرة الاحصائية الشهرية، أعداد مختلفة.

(١) التغير فى المخزون + تكوين رأس المال.

(٢) المصدر : تقرير وزارة العمل، أعداد مختلفة.

جدول (٢)
خلاصة الموازنة العامة
(١٩٨٣ – ١٩٨٨)
(بالمليون دينار)

	١٩٨٣	١٩٨٤	١٩٨٥	١٩٨٦	١٩٨٧	١٩٨٨
الإيرادات الكلية والمساعدات	٥٩٩٫٩	٥٣٠٫٧	٦٤٧٫٠	٦٧٠٫٩	٦٧٦٫٧	٧٢١٫٣
الإيرادات المحلية	٤٠٠٫٦	٤١٥٫٠	٤٤٠٫٨	٥١٤٫٤	٥٣١٫٥	٥٤٤٫٤
الإيرادات الضريبية	٢٢٥٫٨	٢٣٢٫٢	٢٤٦٫٦	٢٣٨٫٠	٢٤٢٫٤	٢٥٥٫٩
الإيرادات غير الضريبية	١٧٤٫٨	١٨٢٫٨	١٩٤٫٢	٢٧٦٫٤	٢٨٩٫١	٢٨٨٫٥
القروض المستردة	٢٫٣	٩٫٦	١٨٫٤	١٢٫٨	١٧٫٧	٢١٫٥
المساعدات الخارجية	١٩٧٫٠	١٠٦٫١	١٨٧٫٨	١٤٣٫٧	١٢٧٫٥	١٥٥٫٤
النفقات الكلية	٦٤٣٫١	٦٤٧٫٧	٧٥٨٫٨	٨٢٤٫٠	٨٧٥٫٠	٩٢٥٫٩
النفقات المتكررة	٤٥٣٫٧	٤٨٨٫١	٥٤٢٫٥	٥٧٠٫٥	٦٠٢٫٧	٦٩٩٫٦
النفقات الرأسمالية	١٨٩٫٤	١٥٩٫٦	٢١٦٫٣	٢٥٣٫٥	٢٧٢٫٣	٢٥٦٫٣
العجز الكلي بدون المساعدات	٢٤٠٫٢	٢٢٣٫١	٢٩٩٫٦	٢٩٦٫٨	٣٢٥٫٨	٣٦٠٫٠
العجز الكلي بإضافة المساعدات	٤٣٫٢	١١٧٫٠	١١١٫٨	١٥٣٫١	١٩٨٫٣	٢٠٤٫٦
الاختلاف (Discrepancy)	٢٥٫٢	– ١٧٫٤	٣٩٫١	– ٧٥٫٨	– ٩٦٫٠	– ١٠٠٫٢
التمويل	٦٨٫٤	٩٩٫٦	١٥٠٫٩	٧٧٫٣	١٠٢٫٣	١٠٤٫٤
صافي التمويل الخارجي	٦٠٫٤	٨٥٫٤	١٢٥٫٠	٨٦٫١	٧٫٢	– ٩٫١٠
صافي التمويل المحلي	٨٫٠	١٤٫٢	٢٥٫٩	– ٨٫٨	٩٥٫١	١١٥٫٣
(نسبة إلى الناتج المحلي الإجمالي بسعر السوق الجاري ٪)						
الإيرادات الكلية	٣٣٫٩	٢٨٫١	٣٢٫٨	٣١٫٧	٣١٫٣	٣٢٫٥
الإيرادات المحلية	٢٢٫٧	٢١٫٩	٢٢٫٤	٢٤٫٣	٢٤٫٦	٢٤٫٥
المساعدات الخارجية	١١٫٢	٦٫٥	٩٫٥	٦٫٨	٥٫٩	٧٫٠
النفقات الكلية	٣٦٫٤	٣٤٫٢	٣٨٫٥	٣٩٫٠	٤٠٫٥	٤١٫٧
النفقات المتكررة	٢٥٫٧	٢٥٫٨	٢٧٫٥	٢٧٫٠	٢٧٫٩	٣٠٫٢
النفقات الرأسمالية	١٠٫٧	٨٫٤	١١٫٠	١٢٫٠	١٢٫٦	١١٫٥
العجز بدون المساعدات	١٣٫٦	١١٫٨	١٥٫٢	١٤٫٠	١٥٫١	١٦٫٢
العجز بإضافة المساعدات	٢٫٤	٦٫٢	٥٫٧	٧٫٢	٩٫١	٩٫٢
رصيد الدين العام الداخلي	١٧٫٨	١٨٫١	١٨٫٨	١٩٫٦	٢٨٫٩	٤١٫٦

المصدر: البنك المركزي الأردني، النشرة الاحصائية الشهرية، أعداد مختلفة.

جدول (٣)
العوامل المؤثرة في عرض النقد
(١٩٨٣ – ١٩٨٨)

	١٩٨٣	١٩٨٤	١٩٨٥	١٩٨٦	١٩٨٧	١٩٨٨
النقود وشبه النقود	٢١١ر٨	١٤٢ر٦	١١٧ر١	١٩٧ر٦	٢٩٩ر٨	٢٧٤ر٥
صافي الموجودات الأجنبية	٣٨ر٤	– ٦٣ر٥	٢٤ر٤	٣٠ر٠	– ٥٢ر٦	– ٦٥ر٣
صافي الموجودات المحلية	١٧٣ر٤	٢٠٦ر١	٩٢ر٧	١٦٧ر٦	٣٥٢ر٤	٣٣٩ر٨
الديون على الحكومة (صافي)	– ٧ر٠	٣٩ر٠	١٤ر٧	٢١ر٨	٢٤٢ر٢	٣١١ر٠
الديون على المؤسسات العامة	١٥ر٨	٤ر٤	٣٤ر٣	٢٧ر٧	٥٧ر٤	٢٤ر٠
الديون على القطاع الخاص	١٦٧ر٣	١٦٢ر٤	٦٤ر٤	٩٨ر٧	٥٠ر٤	٩٥ر٢
البنود الأخرى	– ٩ر٠	٣ر٠	– ٢٠ر٧	١٩ر٤	٢ر٤	– ٩٠ر٤
(نسبة النمو السنوي ٪)						
النقود وشبه النقود	١٥ر١	٨ر٨	٦ر٧	١٠ر٥	١٤ر٥	١١ر٦
صافي الموجودات الأجنبية	٩ر٠	– ١٣ر٧	٦ر١	٧ر٠	– ١١ر٥	– ١٦ر٢
صافي الموجودات المحلية	١٧ر٧	١٧ر٩	٦ر٨	١١ر٦	٢١ر٨	١٧ر٣
الديون على الحكومة (صافي)	– ٥ر٠	٢٧ر٣	٨ر١	١١ر١	١٣٠ر٥	٧٢ر٧
الديون على القطاع الخاص	١٩ر١	١٥ر٦	٥ر٣	٧ر٨	٣ر٨	٧ر٠

المصدر: البنك المركزي الأردني، التقرير السنوي، أعداد مختلفة.

جدول (٤)
مؤشرات القطاع الخارجي
(١٩٨٣ – ١٩٨٨)
(بالمليون دينار)

	١٩٨٣	١٩٨٤	١٩٨٥	١٩٨٦	١٩٨٧	١٩٨٨
الميزان التجاري (العجز–)	– ٨٩١٫٤	– ٧٧٨٫٥	– ٧٦١٫٦	– ٥٩١٫٨	– ٥٩٦٫٩	– ٦٣٨٫٥
ميزان الخدمات (صافي)، منها	٤٥٥٫١	٣٩٥٫٦	٣٤٦٫٧	٣٣٧٫٩	٢٧٩٫٢	٣٠٠٫٧
حوالات العاملين الواردة	٤٠٢٫٩	٤٧٥٫٠	٤٠٢٫٩	٤١٤٫٥	٣١٧٫٧	٣٣٥٫٧
السياحة (صافي)	٥٠٫٧	٢٦٫٧	٣٧٫٨	٣١٫١	٤٥٫٧	٥٢٫٤
دخل الاستثمار (صافي)	١٦٫٦	– ٢٣٫٣	– ٣٥٫٠	– ٤٩٫٥	– ٧٤٫٦	– ١١٥٫٤
المساعدات (صافي)	٢٩٤٫٩	٢٧٨٫٨	٣١٥٫٠	٢٣٨٫٠	١٩٩٫٣	٢٣٢٫٣
الحساب الجاري	– ١٤١٫٤	– ١٠٤٫١	٩٩٫٩	– ١٥٫٩	– ١١٨٫٣	– ١٠٥٫٥
حساب رأس المال، منه	١٥٦٫٧	٦٤٫٤	١٣٧٫٦	٥٠٫٩	٧٥٫٩	٣٢٫٨
مسحوبات القروض الخارجية	٣١٥٫٦	٢٨٦٫٣	٣٤٠٫٩	٢٦٩٫١	٢٦٨٫٨	٣٨١٫٥
تسديدات القروض الخارجية	١٢٦٫٢	٢٣٩٫٠	١٩٣٫٦	٢٢٢٫٤	٢٠٧٫٦	٣٥٨٫١
رصيد الدين العام الخارجي (بالمليون دولار)	٢٢٥٤	٢٤٤٣	٢٩٨٥	٣٣٩١	٣٦٧٦	(٣) ٦٥٠٥٫٥
خدمة الدين الخارجي (١)	١٧٢٫٦	٣٠١٫١	٢٦٨٫٢	٣٠٦٫٨	٣٠٢٫٠	٤٨٨٫٧
الاحتياطيات الرسمية (٢) (بالمليون دولار)	٨٢٤	٥١٥	٤٢٢	٤٣٦	٤٢٣	– ١٦٠
تغطية الاحتياطيات للمستوردات / شهر	٣٫٣	٢٫٢	١٫٩	٢٫٢	١٫٩	–
(نسبة إلى الناتج المحلي الإجمالي بسعر السوق الجاري ٪)						
العجز التجاري	– ٥٠٫٥	– ٤١٫٢	– ٣٨٫٧	– ٢٨٫٠	– ٢٧٫٦	– ٣٠٫١
الحساب الجاري	– ٨٫٠	– ٥٫٥	– ١٫٥	– ٠٫٧٥	– ٥٫٥	– ٥٫٠
الميزان الإجمالي	٠٫٩	– ٢٫١	١٫٩	١٫٦	– ٢٫٠	– ٣٫٤
رصيد الدين الخارجي	٤٦٫٤	٥٢٫٣	٥٥٫٧	٥٥٫٢	٥٥٫٩	١١٠٫١
خدمة الدين الخارجي نسبة إلى الصادرات من السلع والخدمات	١٥٫٦	٢٣٫٩	٢٢٫٠	٢٨٫٤	٢٧٫٧	٣٨٫٧
التجارة الخارجية (صادرات وطنية + مستوردات)	٧١٫٥	٧٠٫٤	٦٧٫٥	٥٠٫٩	٥٣٫٨	٦٠٫٧

المصدر: البنك المركزي، النشرة الاحصائية الشهرية، أعداد مختلفة.

١) تشتمل على تسديدات القروض من الأقساط والفوائد.

٢) احتياطيات البنك المركزي باستثناء الذهب والديون على الخارج تنفيذاً لاتفاقيات الدفع.

٣) المصدر : خطاب الموازنة لعام ١٩٩٠، ص ٢.

جدول (٥)
فجوة العرض والطلب في الاقتصاد الأردني
(١٩٨٣ – ١٩٨٨)
(بالمليون دينار)

الفـــــترة	العرض الكلى١	العرض الكلى٢	فجوة الموارد ٣	نسبة الفجوة إلى GNP ٪
١٩٨٣	١٨١٥ر٠	٢٥٩٣ر١	٧٧٨ر١	٤٢ر٩
١٩٨٤	١٩٠٥ر٠	٢٦٩٨ر٩	٧٩٣ر٩	٤١ر٧
١٩٨٥	١٩٣٥ر٨	٢٦٧٩ر٤	٧٤٣ر٦	٣٨ر٤
١٩٨٦	٢٠٦٢ر٩	٢٦٦٠ر٨	٥٩٧ر٩	٢٩ر٠
١٩٨٧	٢٠٨٦ر١	٢٧٥٨ر٣	٦٧٢ر٢	٣٢ر٢
١٩٨٨	٢١٤٦ر٤	٢٨٤٢ر٣	٦٩٥ر٩	٣٢ر٤
١٩٨٩	٢٢٠٦ر٤	٢٧٧٤ر٩	٥٦٨ر٥	٢٥ر٨
١٩٩٠	٢٣٧٥ر٩	٣٤٣٤ر٩	١٠٥٩ر٠	٤٤ر٦
١٩٩١	٢٥٥٩ر١	٣٤٤٤ر٥	٨٨٥ر٤	٣٤ر٦
١٩٩٢	٣١٣٥ر٨	٤٣٨٩ر٠	١٢٥٣ر٢	٤٠ر٠
١٩٩٣	٣٤٥٩ر٢	٤٧٧٣ر٠	١٣١٣ر٨	٣٨ر٠

المصدر: البنك المركزى الأردنى، النشرة الاحصائية الشهرية، أعداد مختلفة.

١) العرض الكلى – الناتج القومى الإجمالى GNP.

٢) الطلب الكلى – الاستهلاك الحكومى + الاستهلاك الخاص + الاستثمار.

٣) فجوة الموارد – العرض الكلى – الطلب الكلى.

جدول (٦)
أهداف برنامج التصحيح للفترة الثانية (١٩٨٩ - ١٩٩٣)

الناتج والأسعار	(١) فعلى	(٢) توقع				الأهداف
	١٩٨٨	١٩٨٩	١٩٩٠	١٩٩١	١٩٩٢	١٩٩٣
	(نسبة التغير السنوية)					
النمو والتضخم						
الناتج المحلى الإجمالى الحقيقى	- ٣ر٥	--	٣ر٤	٣ر٩	٤ر٠	٤ر٠
مخفض الناتج المحلى الإجمالى	٤ر٦	١٤ر٠	١١ر٨	٩ر٥	٧ر٨	٦ر٥
	(كنسبة من الناتج المحلى الإجمالى)					
الاستهلاك	١٠٣ر٣	١٠٢	٩٧	٩٥	٩٣	٩٢
الاستثمار	٢٦ر١	٢٦	٢٦	٢٦	٢٦	٢٧
خاص	١٢ر٥	١٥	١٥	١٥	١٥	١٦
حكومى	١٣ر٧	١١	١١	١١	١١	١١
الادخار المحلى	- ٣ر٣	- ٢	٣	٥	٧	٨
	(كنسبة من الناتج المحلى الإجمالى)					
الإيرادات الكلية والمنح	٣٩ر١	٣٨	٣٩	٤٠	٤٠	٤٠
الإيرادات المحلية	٣١ر٨	٣٠	٣٢	٣٤	٣٥	٣٦
المنح الأجنبية	٧ر٣	٨	٧	٦	٤	٣
الانفاق الكلي	٥٣ر٧	٤٩	٤٨	٤٨	٤٧	٤٦
العجز (باستثناء المنح)	- ٢٣ر٧	- ٢٠	- ١٧	- ١٤	- ١١	- ٩
العجز (متضمناً المنح)	- ١٦ر٤	- ١١	- ١٠	- ٨	- ٧	- ٦
التمويل الأجنبى (صافى)	٨ر٠	٣	٣	٣	٢	١
التمويل المحلى (صافى)	١٥ر٦	٨	٧	٥	٥	٥
	(كنسبة من الناتج المحلى الإجمالى)					
الميزان التجارى (عجز -)	- ٣٧ر٤	- ٤٢ر٦	- ٣٧ر٨	- ٣٥ر٧	- ٣٤ر٣	- ٣٢ر٦
حوالات العاملين	١٩ر٧	٢٤ر٤	٢٤ر٠	٢٣ر٩	٢٤ر٠	٢٤ر١
رصيد الحساب الجارى (عجز-)	- ٦ر٢	- ٥ر٠	- ٣ر٠	- ٢ر٠	- ١ر٠	—

تابع جدول (٦)

الناتـــج والأسعـــار	١٩٨٨	١٩٨٩	١٩٩٠	١٩٩١	١٩٩٢	١٩٩٣
			(نسبة التغير السنوية)			
الصادرات الإجمالية	١ر١٠	٤ر٥	١٦ر٠	١ر١٠	٥ر١١	٦ر١١
المستوردات	١ر٧	– ٤ر٧	٣ر٨	٥ر٧	٧ر٤	٧ر٢
حوالات العاملين (صافى)	– ٧ر٠	٥ر٠	٦ر٦	٨ر٨	٩ر٣	٩ر٣
العجز (الصافى)	٤ر٤	١١٧ر٧	٧ر٨	٧ر٦	٧ر٣	٧ر٦
الحوالات بدون مقابل	٦ر٣	– ٣٣ر٨	– ٩ر٩	–١ر١٠	– ١٤ر٥	– ١٦ر٦
			(بالمليون دولار أمريكى)			
الاحتياطيات	١٠٩ر٥	٢٠٧ر٨	٢٩٢ر٠	٣٦٩ر٠	٤٣٦ر٠	٥٠٣ر٠
عدد الشهور من المستوردات	(٥ر٠)	(١ر٠)	(١ر٣)	(١ر٥)	(١ر٧)	(١ر٨)
مدفوعات خدمة الدين	٨٦١	١ر٢٦٣	١ر٤٢٦	١ر٣٧٠	١ر٣٥٢	١ر٤١٨
كنسبة من صادرات البضائع والخدمات	(٢٥ر٣)	(٣٦ر٢)	(٣٧ر٨)	(٣٧ر٩)	(٣١ر١)	(٣٠ر٢)
			(التغير فى بداية الفترة كنسبة من مخزون النقود وشبه النقود			
الحسابات النقدية						
النقود وشبه النقود	١١ر٩	١١ر٣	١٠ر٧	١٠ر٤	١٠ر٢	٩ر٥
الموجودات الأجنبية (صافى)	–٢ر٠	٢ر٣	١ر٧	١ر٤	١ر٢	٥ر٠
الموجودات المحلية (صافى)	١٣ر٩	٩ر٠	٩ر٠	٩ر٠	٩ر٠	٩ر٠
الديون على الحكومة (صافى)	١١ر٠	٥ر٥	٣ر٥	٣ر٥	٣ر٥	٣ر٥
الديون على القطاع الخاص	٤ر٠	١ر٥	٦ر٥	٦ر٥	٦ر٥	٦ر٥
البنود الأخرى	– ١ر١	– ١ر٦	– ١ر٠	– ١ر٠	– ١ر٠	– ١ر٠

المصدر: البنك المركزى، دائرة الأبحاث والدراسات، أداء القطاع الخارجى فى ظل التصحيح، بحث غير منشور، جدول رقم (٣).

١) تم اعتماد أرقام الناتج المحلى الإجمالى التى كانت متوفرة بتاريخ إعداد البرنامج فى شهر نيسان ١٩٨٩، أى قبل إجراء التعديلات عليها من قبل دائرة الاحصاءات العامة فى عام ١٩٩٠ وبالرجوع إلى السنوات السابقة ابتداءً من عام ١٩٧٦.

٢) اعتمدت هذه الأرقام كأساس للبرنامج باعتبارها البيانات المتوفرة فى تاريخ إعداده وهى قريبة من الأرقام الفعلية.

جدول (٧)
أهداف برنامج التصحيح الاقتصادى للفترة الثانية (١٩٩٢ – ١٩٩٨)

	(١) توقع		الأهداف				
	١٩٩١	١٩٩٢	١٩٩٣	١٩٩٤	١٩٩٥	١٩٩٦	١٩٩٧	١٩٩٨
الناتج المحلى الإجمالى الحقيقى								
سعر السوق	٠ر٨	٣ر٠	٣ر٤	٣ر٧	٣ر٧	٣ر٨	٤ر١	٤ر٣
مخفض الناتج المحلى الإجمالى	١٠ر٠	٩ر٢	٧ر٧	٦ر٥	٦ره	٤ر٨	٤ر٦	٤ر٥
الاستهلاك	١٠٠ر٩	٩٥ر٥	٩٢ر٦	٨٩ر٠	٨٦ر٢	٨٣ر٦	٨١ر٢	٧٩ر٥
الاستثمار	١٩ر٣	٢١ر١	٢١ر٤	٢١ر٦	٢١ر٩	٢٢ر٥	٢٣ر١	٢٣ر١
خاص	١٠ر٨	١١ر٨	١٣ر٤	١٣ر٦	١٤ر٤	١٥ر٠	١٥ر٦	١٦ر١
حكومى	٨ر٥	٩ر٣	٨ر٠	٨ر٠	٧ر٥	٧ر٥	٧ر٥	٧ر٠
التغير فى المخزون	١ر٥	—	—	—	—	—	—	—
صافى صادرات من البضائع والخدمات	٢١ر٧ –	١٦ر٦ –	١٤ر٠ –	١٠ر٦ –	٨ر١ –	٦ر١ –	٤ر٣ –	٢ر٦ –
الادخار المحلى	٠ر٩ –	٤ر٥	٧ر٤	١١ر٠	١٣ر٨	١٦ر٤	١٨ر٨	٢٠ر٥
الإيرادات الكلية والمنح	٣٣ر٧	٢٧ر٩	٢٩ر١	٢٩ر٥	٢٩ر٨	٣٠ر٢	٣٠ر٦	٣١ر٤
الإيرادات المحلية	٢٦ر٥	٢٦ر٢	٢٧ر٠	٢٧ر٥	٢٨ر٠	٢٨ر٥	٢٩ر٠	٣٠ر٠
المنح الأجنبية	٧ر٣	١ر٨	٢ر١	٢ر٠	١ر٨	١ر٧	١ر٦	١ر٤
النفقات الكلية	٤٤ر٤	٣٩ر٩	٣٨ر٠	٣٧ر٠	٣٦ر٥	٣٦ر٠	٣٥ر٥	٣٥ر٠
العجز المالى (باستثناء المنح)	١٧ر٩ –	١٣ر٧ –	١١ر٠ –	٩ر٥ –	٨ر٥ –	٧ر٥ –	٦ر٥ –	٥ر٠ –
العجز المالى (متضمناً المنح)	١٠ر٦ –	١١ر٩ –	٨ر٩ –	٧ر٥ –	٦ر٧ –	٥ره –	٤ر٩ –	٣ر٦ –
التمويل الأجنبى (الصافى)	١ر٠	١٠ر٣	٧ر٨	٦ر٧	٦ر٠	٥ر٣	٤ر٤	٣ر٠
التمويل المحلى (الصافى)	٢ر٤	١ر٧	١ر٠	٠ر٨	٠ر٦	٠ر٥	٠ر٥	٠ر٥

تابع جدول (٧)

	١٩٩١	١٩٩٢	١٩٩٣	١٩٩٤	١٩٩٥	١٩٩٦	١٩٩٧	١٩٩٨
النقود وشبه النقود	١١ر٠	٩ر٧	٩ر٠	٩ر٠	٩ر٠	٩ر٠	٩ر٠	٩ر٠
الموجودات الأجنبيه (صافى)	٤ر٩	٥ر٠	١ر٢	١ر٢	١ر١	١ر٠	٠ر٣	٠ر٣
الموجودات المحلية (صافى)	٦ر١	٥ر٨	٧ر٨	٧ر٨	٧ر٩	٨ر٠	٨ر٧	٨ر٧
الديون على الحكومة (صافى)	٢ر٢	١ر٦	١ر٠	٠ر٨	٠ر٦	٥ر٠	٥ر٠	٥ر٠
الديون على القطاع	٤ر٨	٥ر٨	٦ر٨	٧ر٠	٧ر٣	٧ر٥	٨ر٢	٨ر٢
الديون الأخرى (صافى)	– ٨ر٠	١ر٢	—	—	—	—	—	—
الناتج المحلى الإجمالى بملايين (الدنانير)	٢ر٨٧٩	٣ر٢٣٩	٣ر٦٠٩	٣ر٩٨٥	٤ر٣٦١	٤ر٧٤٧	٥ر١٧٠	٥ر٦٣٣
عجز الحساب الجارى (باستثناء التحويلات الرسمية)	– ٢٣ر٧	– ١٨ر٥	– ١٥ر٠	– ١١ر٠	– ٧ر٥	– ٤ر٥	– ٢ر٥	– ٠ر٢
عجز الميزان التجارى	– ٢٩ر٦	– ٢٧ر٧	– ٢٤ر٦	– ٢١ر٩	– ١٩ر٢	– ١٦ر٥	– ١٤ر١	– ١١ر٧
الصادرات	٢٤ر٤	٢٨ر١	٢٩ر٢	٢٩ر٨	٣٠ر٣	٣٠ر٥	٣٠ر٥	٣٠ر٥
المستوردات	٥٤ر٠	٥٥ر٧	٥٣ر٨	٥١ر٧	٤٩ر٥	٤٧ر٠	٤٤ر٦	٤٢ر٣
الصادرات	– ٢ر٤	١٨ر٠	١١ر٩	٩ر٩	٩ر٨	٨ر٥	٨ر٥	٨ر٣
المستوردات	– ١٥ر٨	٥ر٨	٣ر٧	٣ر٦	٣ر٢	٣ر٥	٢ر٨	٢ر٧
حوالات العاملين (صافى)	– ٣٤ر٧	١٩ر٣	٢٣ر١	١٦ر١	١٦ر٠	٥ر٠	٣ر٥	٣ر٣
العجز (صافى)	– ٨٥ر٨	٣٢٠ر٠	٩ر٥	٨ر٧	٨ر٠	٧ر٤	٦ر٩	٦ر٥
فجوة التمويل كنسبة من الناتج المحلى الإجمالى	—	٤١ر٨	٢٢ر٨	١٧ر٨	١٢ر٨	٨ر٢	٣ر٨	٠ر٣
الاحتياطيات بملايين الدولارات	٤٢٦ر٠	٤٤٦ر٢	٥٠٤ر٩	٥٦٧ر٠	٦٣٠ر٣	٦٩٢ر١	٧١١ر٤	٧٣٢ر٨
عدد الشهور من المستوردات	٢ر٢	٢ر٢	٢ر٤	٢ر٦	٢ر٨	٣ر٠	٣ر٠	٣ر٠

المصدر: د. فهد الفنك، برنامج التصحيح الاقتصادى ١٩٩٢ – ١٩٩٨، جدول رقم (١)، ص٤٦، مؤسسة فهد الفانك، عمان، الأردن، ١٩٩٢.

١) اعتمدت هذه الأرقام كأساس للبرنامج الذى يغطى الفترة ١٩٩٢–١٩٩٨ باعتبارها البيانات المتوافرة فى تاريخ إعداده، وهى قريبة من الأرقام الفعلية.

جدول (٨)
الرصيد القائم للدين العام الخارجى (إجمالى القروض المسحوبة مطروحاً منها الأقساط المدفوعة)

الجهـة المقرضـة	١٩٨٨	١٩٨٩	١٩٩٠	١٩٩١	١٩٩٢	١٩٩٣	١٩٩٤	١٩٩٥
١- قروض طويلة الأجل:	٥٤٠٠ر٢	٥٧٤٨ر٧	٦٧٧٢ر١	٦٦٦٦ر٧	٦٠٤٦ر٥	٥٤٢٣ر٨	٥٧٣٩ر٠	٥٩٣٠ر٤
أ - حكومات عربية:	٤٦٨ر١	٤٢٠ر٨	٤٢٣ر٠	٤٢١ر٥	٤٠٢ر٦	٤٠٦ر١	٣٥٧ر٧	٣٦٢ر٤
١- القروض الثنائية	٤٥ر٠	٤٥ر٠	٤٥ر٠	٤٥ر٠	٤٧ر٥	٤٨ر١	٤٥ر١	٤٥ر٦
٢- الصناديق العربية	٤٢٣ر١	٣٧٥ر٨	٣٧٨ر٠	٣٧٦ر٥	٣٥٥ر١	٣٥٨ر٠	٣١٢ر٦	٣١٦ر٨
ب- البلدان الصناعية:	٢٤١ر٤	٢٥٥٥ر٣	٣٣٧٣ر٥	٣٣٧٤ر٧	٣٥٤٧ر٣	٣٨١٦ر١	٤٠٦٨ر٩	٣٩٧٨ر٧
١- القروض الثنائية	١٠٦٢ر٥	١٠٩١ر١	١٣١٨ر٠٩	١٨١٨ر٢	١٩٩٥ر١	٢٠٦٤ر٣	٢٠٧٧ر٤	٢١٦٤ر٠
٢- القروض التصديرية	١٣٥٢ر٩	١٤٦٤ر٢	٢٠٥٤ر٦	١٥٥٦ر٥	١٥٥٢ر٢	١٧٥١ر٨	١٩٩١ر٥	١٨١٤ر٧
جـ- البلدان الأخرى	٤٨١ر٤	٦١٢ر٨	٦٠٢ر٦	٦١٥ر٥	١٠٢ر٢	٤٥ر٤	٣٥ر٠	٣٧ر٢
د - المصارف الأجنبية	١٢٥٣ر٦	١٣٤١ر٤	١٤٤٠ر١	١٣٢٥ر٠	١١١٥ر٢	٢٢٣ر٩	١٩٠ر٣	١٦٤ر٥
هـ- الشركات الأجنبية	٥٨ر٥	٥٨ر٥	٥٨ر٤	٥١ر١	٤٣ر٣	٤١ر٢	٣٤ر٨	٢٨ر٩
و - مصادر أخري	٧٢٣ر٢	٧٥٩ر٩	٨٧٤ر٥	٨٧٨ر٩	٨٣٥ر٩	٨٩١ر١	١٠٥٢ر٣	١٣٥٨ر٧
٢- قروض قصيرة الأجل	٣١٥ر٦	١٥٩ر٦	٤٠ر٠	١٦ر٣	-	-	-	-
٣- السندات	٤٣٨ر١	٢٥٧ر٥	٢٥٥ر٥	٢٤٢ر٣	٢٢٠ر٩	٢٥٢ر٣	١٨٢ر٤	٢٠٢ر٨
٤- عقود التأجير	٣٥١ر٦	٤٤٥ر٧	٥٤٧ر٩	٤٢٠ر٧	٣٥٧ر٢	٤٣٦ر٩	٢٩٦ر٤	٢٤٨ر٦
المجموع العام (١+٢+٣+٤)	٦٥٠٥ر٥	٦٦١١ر٥	٧٦١٥ر٥	٧٣٤٦ر٠	٦٦٢٤ر٦	٦١١٣ر٠	٦٢١٧ر٨	٦٣٨١ر٨

المصدر: وزارة المالية

جدول (٩)
الرصيد القائم للدين العام الخارجى (إجمالى القروض المسحوبة مطروحاً منها الأقساط المدفوعة)

الجهـة المقرضـة	١٩٨٨	١٩٨٩	١٩٩٠	١٩٩١	١٩٩٢	١٩٩٣	١٩٩٤	١٩٩٥
١- *قروض طويلة الأجل:*	٨٣ر٠	٨٧ر٠	٨٨ر٩	٩٠ر٨	٩١ر٣	٨٨ر٧	٩٢ر٢	٩٢ر٩
أ - حكومات عربية:	٧ر٢	٦ر٤	٥ر٦	٥ر٧	٦ر١	٦ر٦	٥ر٨	٥ر٧
١- القروض الثنائية	٠ر٧	٠ر٧	٠ر٦	٠ر٦	٠ر٧	٠ر٨	٠ر٧	٠ر٧
٢- الصناديق العربية	٦ر٥	٥ر٧	٥ر٠	١ر٥	٤ر٥	٥ر٨	١ر٥	٥ر٠
ب- البلدان الصناعية:	٣٧ر١	٣٨ر٧	٤٤ر٣	٤٥ر٩	٥٣ر٥	٦٢ر٤	٦٥ر٤	٦٢ر٣
١- القروض الثنائية	١٦ر٣	١٦ر٥	١٧ر٣	٢٤ر٨	٣٠ر١	٣٣ر٨	٣٣ر٤	٣٣ر٩
٢- القروض التصديرية	٢٠ر٨	٢٢ر١	٢٧ر٠	٢١ر٢	٢٣ر٤	٢٨ر٦	٣٢ر٠	٢٨ر٤
جـ- البلدان الأخرى	٧ر٤	٩ر٣	٧ر٩	٨ر٤	١ر٥	٠ر٧	٠ر٦	٠ر٦
د - المصارف الأجنبية	١٩ر٣	٢٠ر٣	١٨ر٩	١٨ر٠	١٦ر٨	٣ر٧	٣ر١	٢ر٦
هـ- الشركات الأجنبية	٠ر٩	٠ر٩	٠ر٨	٠ر٧	٠ر٧	٠ر٧	٠ر٦	٠ر٥
و - مصادر أخري	١١ر١	١١ر٥	١١ر٥	١٢ر٠	١٢ر٦	١٤ر٦	١٦ر٧	٢١ر٢
٢- قروض قصيرة الأجل	٤ر٩	٢ر٤	٠ر٥	٠ر٢	٠ر٠	٠ر٠	٠ر٠	٠ر٠
٣- السندات	٦ر٧	٣ر٩	٣ر٤	٣ر٣	٣ر٣	٤ر١	٢ر٩	٣ر٢
٤- عقود التأجير	٤ر٥	٦ر٧	٧ر٢	٥ر٧	٤ر٥	٧ر٢	٤ر٩	٣ر٩
المجموع العام (١+٢+٣+٤)	١٠٠ر٠	١٠٠ر٠	١٠٠ر٠	١٠٠ر٠	١٠٠ر٠	١٠٠ر٠	١٠٠ر٠	١٠٠ر٠

المصدر: وزارة المالية

جدول (١٠)
نسبة المديونية الخارجية إلى الناتج المحلى الإجمالى

السـنة	١٩٨٩	١٩٩٠	١٩٩١	١٩٩٢	١٩٩٣	١٩٩٤	١٩٩٥
النسبـة	١٦٣	١٩٠	١٧٨	١٣٥	١٢٢	١٠٦	٩٣

المصدر: مجلة التقرير الاقتصادى العدد ٣١ - آيار ١٩٩٦، ريما خلف، كلام فى المديونية الخارجية للأردن.